

مهارات بحثية 2

مهمة الأسبوع الأول

إعداد الطالب :

فهد بن صالح السعوي

242001442



دور تطبيق إدارة الجودة الشاملة في إنتاجية
العاملين بالقطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على
الشركة الكهرباء السعودية



أولاً: مقدمة الدراسة

بدأت رسالتي بمقدمة منهجية انطلقت من الإطار العام لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، مستعرضاً تطورها التاريخي وأهميتها في تحسين كفاءة المؤسسات الصناعية، ثم تدرجت إلى الإشكالية الخاصة بتطبيقها في الشركة السعودية للكهرباء، و هذا الانتقال المتسلسل من العام إلى الخاص يتسق تماماً مع المبادئ المنهجية المعتمدة في البحث العلمي.

ورغم هذا البناء المتماسك، فإنني أقرّ بأن المقدمة افتقرت إلى دعم رقمي مباشر من إحصاءات وطنية أو تقارير حديثة تعزز من عمق الطرح، وهو عنصر مهم كان من شأنه أن يُثري الخلفية البحثية ويدفع القارئ إلى تبني الإشكالية بثقة أكبر.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

تم تحديد المشكلة بدقة، وصياغتها بلغة إجرائية واضحة تُبرز المتغيرات الأساسية، مما يعكس وعيًا بأسس بناء الإشكالية البحثية، كما استطعتُ من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن أحدد الفجوة البحثية في سياق التطبيقات السعودية لمفهوم

إدارة الجودة.

ولم أرفق تحليلًا عدديًا لهذه الفجوة مثل عدد الدراسات المحلية التي غطت نفس المتغيرات أو التي تناولت السياق الصناعي السعودي تحديدًا، وكان من الأفضل لو تم تدعيم هذا الجزء بإحصائيات نوعية تُظهر موضع دراستي ضمن خارطة البحث

العلمي.

ثالثًا: أهداف الدراسة

جاءت أهداف الدراسة متسقة مع معايير SMART؛ إذ كانت محددة، قابلة للقياس، واقعية، وزمنياً مضبوطة، وتم بناؤها بتدرج منطقي يعكس تسلسلاً فكرياً ممنهجاً. كما كانت مرتبطة بصورة عضوية بفرضيات وأسئلة الدراسة، ولاحظت لاحقاً أن بعض الأهداف كانت تميل إلى الطابع الوصفي، وكان بالإمكان إعادة صياغتها بلغة تتضمن مخرجات كمية أو مؤشرات أداء أكثر تحديداً.

رابعًا: أسئلة وفرضيات الدراسة

اعتمدتُ صياغة أسئلة بحثية ترتبط مباشرة بأهداف الدراسة، كما صغت فرضيات صفرية قابلة للاختبار باستخدام أدوات التحليل الإحصائي. هذا يعكس فهمًا جيدًا لأدبيات صياغة الفرضيات، إلا أنني أغفلت التصريح بالفرضيات البديلة، ولم أناقش مبررات الاعتماد على النموذج الصفري تحديدًا، وهو ما كان من شأنه تعميق الجانب المنهجي وإضفاء طابع نقدي أكثر نضجًا.

سادسًا: الدراسات السابقة

حرصت على جمع طيف متنوع من الدراسات السابقة، شملت أبحاثًا عربية وأجنبية، حديثة وقديمة نسبيًا، بهدف تغطية المتغيرات الأساسية في دراستي، وتمكنت من استعراض ما يزيد عن عدد كافٍ من الدراسات التي ترتبط مباشرة بموضوع البحث، غير أن أسلوبِي في الاستعراض اقتصر بدرجة كبيرة على العرض الوصفي حيث اكتفيت بعرض أهداف ومنهجيات ونتائج كل دراسة على حدة دون الدخول في مقارنات نقدية منهجية بينها.

وقد انعكس هذا القصور على قيمة هذا الجزء؛ إذ غابت التحليلات المقارنة التي كان من الممكن أن تكشف عن التباينات بين نتائج الدراسات أو تباين الأساليب المنهجية التي استخدمها باحثون آخرون، كما أنني لم أستخدم أدوات بصرية مثل الجداول التحليلية أو مصفوفات التلخيص ((Matrices، والتي كان من شأنها أن تعزز الربط بين الفجوة المعرفية الحالية وموقع دراستي ضمن السياق العام. أدرك اليوم أن هذا الجزء كان يتطلب جهدًا تحليليًا أعمق لإنتاج خريطة بحثية تُثبت موضع دراستي داخل الحقل الأكاديمي بوضوح أكبر.

سابعًا: الإطار النظري

نبحث في بناء إطار نظري يتسم بالشمول والعمق المفاهيمي، شمل تعريفات متعددة للمتغيرات، ونماذج نظرية داعمة، ومفاهيم مركزية مستخلصة من الأدبيات، وعكست هذه البنية إلمامًا معرفيًا بالمجال، وقدمت تأسيسًا نظريًا جيدًا للدراسة.

لكن رغم هذا فإن أحد أوجه القصور التي أقرّ بها هو أن هذا الإطار ظل في معظمه منفصلًا عن التطبيق العملي، فلم يكن هناك إسقاط مباشر لما ورد في هذا الإطار على تصميم أداة الدراسة (الاستبانة)، ولم يتم توظيف النماذج النظرية لتفسير نتائج التحليل أو ربطها بسياق الميدان المدروس.

ثامنًا: المنهجية العلمية

وقع اختياري على المنهج الوصفي التحليلي نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى الكشف عن العلاقات بين متغيرات محددة داخل بيئة تنظيمية واقعية. وتم تحديد مجتمع الدراسة بعناية، مع اختيار عينة ممثلة من العاملين في الشركة المعنية، ولكنني كمقيم ذاتي لعملي، ألاحظ أنني لم أقدم مبررات نقدية كافية تدعم استبعادي لمناهج أخرى مثل المنهج المقارن أو المنهج النوعي التفسيري، الذي كان من الممكن أن يضيف أبعادًا أكثر تعقيدًا وغنى في الفهم.

غياب هذه التبريرات المنهجية أضعف من مشروعية المنهج المختار في نظر القارئ المتخصص، وكان من الأجدر بي أن أدرج مقارنة موجزة توضح سبب ملاءمة المنهج المستخدم ومحدودية المناهج الأخرى في ضوء أهداف الدراسة وطبيعة البيانات.

تاسعًا: أداة الدراسة

تم تصميم الاستبانة بناءً على المراجعة النظرية الدقيقة، وتضمنت فقرات تغطي جميع الأبعاد المستهدفة بدقة. كما تم اختبار صدقها وثباتها إحصائيًا باستخدام معامل كرونباخ، وهو ما يعكس التزامًا واضحًا بالمعايير المنهجية لبناء الأدوات الكمية.

إلا أنني لم أوثق رسميًا مراحل تحكيم الأداة من قبل خبراء في المجال، سواء عبر عرض أسمائهم، تخصصاتهم، أو ملاحظاتهم التعديلية، هذا الإغفال يعد نقصًا منهجيًا؛ إذ أن التحكيم الخارجي يُضفي موثوقية أعلى على الأداة ويقلل من التحيز الذاتي، وكان من الأفضل أن يتم تضمينه كجزء من الفصل المنهجي أو في الملاحق.

عاشراً : التحليل الإحصائي

نقّدت عدداً من التحليلات الإحصائية المتقدمة باستخدام الحزمة الإحصائية المناسبة، وتضمن ذلك تحليل الانحدار المتعدد، اختبار التباين، وتحليل المتوسطات. وتم تفسير النتائج وفقاً للفرضيات بكفاءة ووضوح، لكنني أغفلت إجراء بعض الفحوصات الأساسية التي تُعد شرطاً لصحة تطبيق بعض هذه الاختبارات، مثل اختبار كولموغوروف-سميرنوف للتوزيع الطبيعي، أو اختبار تعدد الخطية (Multicollinearity) قبل تطبيق الانحدار.

هذا القصور لا ينسف نتائج التحليل، لكنه يحد من قوتها التفسيرية، ويترك مجالاً للشك في مدى دقة الاستنتاجات المبنية عليها، وهو ما كان يمكن تداركه من خلال إرفاق هذه الفحوصات كمرفقات تحليلية داعمة..

الحادي عشر: مناقشة النتائج

قمت بتقديم النتائج بلغة إحصائية دقيقة، وعرضتها ضمن جداول منسقة تعكس الاتساق بين الفرضيات والبيانات الفعلية. كما حرصت على ربط النتائج بالأسئلة والفرضيات بطريقة مباشرة، وقد غابت عن هذا الجزء المقارنات النقدية التي تُظهر أين تتفق نتائجي مع الدراسات السابقة وأين تختلف عنها، ولم أفعل المناقشة التحليلية للنتائج ضمن الإطار الأوسع للأدبيات، وهو ما جعل هذا الفصل أقرب إلى عرض بيانات منه إلى تحليل علمي نقدي. كان من المفترض أن أتوسع في تفسير النتائج، وربطها بالسياق التنظيمي المحلي، بل وربما توظيف أحد النماذج النظرية من الإطار المفاهيمي لتفسير الظواهر المكتشفة..

الثاني عشر: التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة، قدّمت مجموعة من التوصيات التي استهدفت الإدارة العليا، فرق الجودة، وصانعي القرار داخل المؤسسة. وقد تميزت هذه التوصيات باتساقها مع النتائج ومراعاتها لسياق التطبيق، إلا أن معظمها جاء عامًا، ولم يتضمن خطوات تنفيذية عملية أو مؤشرات قابلة للقياس، كما لم تتضمن جدولًا زمنيًا للتنفيذ أو مستويات أولوية، وهي عناصر كان من شأنها تحويل التوصيات إلى أدوات قابلة للتنفيذ الفعلي وليس فقط توجيهات نظرية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

